مجتمع

مصر: منظمات حقوقية تدين غلق قضية «فيرمونت»

أعلنت سبع منظمات حقوقية مصرية عن أسفها لقرار النيابة العامة المصرية بغلق التحقيقات في جريمة الاغتصاب الجماعي التي وقعت في فندق فيرمونت في عام 2014، وإخلاء سبيل المتهمين. ولفتت إلى أنّ بيان النيابة برّر هذا القرار بأسباب عدّة، أبرزها «عدم تمكن النيابة من الوصول لمقطع الفيديو المصور لواقعة الاغتصاب، والذي أكد وجوده كثيرون وحصلت النيابة فقط على صور مقتطفة منه»، بالإضافة إلى «مرور ستة أعوام على الواقعة، رغم أن جرائم الاعتداء على سلامة الجسد لا تسقط بالتقادم بموجب الدستور». (العربي الجديد)

الموفد الأممي إلى اليمن مساعداً للشؤون الإنسانية

عيّنت الأمم المتحدة مبعوثها إلى اليمن، البريطاني مارتن غريفيث الذي رفض الحوثيون الاجتماع به أخيراً، أميناً عاماً مساعداً للشؤون الإنسانية. وبذلك يبقى منصب مساعد الأمين العام للمنظمة أنطونيو غوتيريس لبريطانيا التي تشغله منذ عام 2007. يُذكر أنّ غوتيريس هو الذي رشّح غريفيث، علماً بأنّ الأخير يلقى تقديراً من أعضاء مجلس الأمن الدولي، بالإضافة إلى بعض الانتقادات بسبب تفاؤله المبالغ فيه على الرغم من الأوضاع المأساوية. وهو كان قد عُيّن في عام 2018 مبعوثاً للأمم المتحدة إلى اليمن. (فرانس برس)

55 مليون جنيه إسترليني لفتيات البلدان النامية

أقرّت بريطانيا تمويلاً بقيمة 55 مليون جنيه إسترليني (77,3 مليون دولار أميركي) لبرنامج يدعم تعليم الفتيات في البلدان النامية، وذلك في إطار خطة لتسجيل 40 مليون فتاة إضافية في المدارس بحلول عام 2026، إلى جانب تعليم القراءة لعشرين مليون فتاة أخرى قبل بلوغهنّ العاشرة من عمرهنّ.

وأوضحت الحكومة البريطانية أنّ هذا المبلغ سوف يُخصّص لدعم برنامج جديد للبحوث بعنوان «وات ووركس هاب فور غلوبال إيدوكيشن» من شأنه أن يقدّم «المشورة لحكومات أفريقيا وآسيا بشأن السبل الأكثر فعالية وربحية لإصلاح أنظمتها الدراسية وتشجيع تعليم الفتيات».

ورأى رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون أنّ «مساعدة الفتيات في الإفادة من 12 عاماً من التعليم بجودة عالية، هي من أفضل الاستثمارات التي يمكننا فعلها في ظلّ تعافي العالم من كوفيد-19»، مبدياً خشية من أن تؤدّي جائحة كورونا إلى «ضياع جيل من الفتيات بسبب التسرّب المدرسي المبكر».

وكانت أزمة كورونا قد تسبّبت في أزمة غير مسبوقة في القطاع التعليمي، مع 1,6 مليار طفل غير مسجّل في المدارس حول العالم في أوج مرحلة إغلاق المدارس. كذلك فاقمت الجائحة العقبات القائمة أساساً أمام تعليم الفتيات، مثل الفقر والعنف على أساس الجنس وتزويج القاصرات.

وتندرج هذه المساهمة المالية البريطانية ضمن خطة تحرّك أوسع أطلقتها الحكومة البريطانية في إطار التزامات قطعتها دول مجموعة السبع.

(فرانس برس)

(ياسويوشي شيبا/ فرانس برس)

الأردن: عيد الفطر وسط حظر جزئي

عمّان ـ **أنور الزيادات**

حلّ عيد الفطر هذا العام والأردنيون يخضعون إلى حظر جزئي يبدأ من الساعة الحادية عشرة من قبل منتصف الليل وينتهي عند الساعة السادسة صباحاً، في ظل مراقبة من قبل السلطات للتأكد من التزام المواطنين بقانون الدفاع الذي جاء للحدّ من تفشّي فيروس كورونا الجديد. وكانت التدابير قد خُفّفت بعد انخفاض في عدد الإصابات اليومية بكوفيد-19 إلى ما دون ألف حالة يومياً بعدما كانت الحصيلة اليومية قد وصلت في فترات سابقة إلى نحو 10 آلاف حالة.

صحيح أنّ الأردنيين ينظرون إلى عيد الفطر كمناسبة دينية ترتبط بالروحانيات التي رافقت شهر رمضان، من قيام وصيام وأداء للعبادات، إلا أنّه بالنسبة إليهم كذلك استحقاق اجتماعي يرتبط ارتباطاً أساسياً بالمظاهر والعلاقات الاجتماعية. فتبادل الزيارات بين الأقارب وذوي الأرحام والأصدقاء هو الطقس الذي يرافق السكان في حركتهم وقضاء ايام العيد.

وفي حين يشكّل العيد في العادة مناسبة للبهجة بالنسبة إلى الجميع، كباراً وصغاراً، تشير منى أحمد وهي أمّ لثلاثة أطفال إلى أنّ «الخوف من انتقال عدوى الفيروس، يقضي على جزء كبير من بهجة العيد المعتادة وكذلك على حرية الحركة التي كانت ترافق نشاط الناس في السنوات الماضية». وتقول منى لـ«العربي الجديد»: «اكتفينا بزيارة الأقارب من الدرجة الأولى، أي أهلي وأهل زوجي، لتجنّب إصابة محتملة بفيروس كورونا الجديد، على الرغم من أنّ الأرقام الرسمية تشير إلى انخفاض كبير في الإصابات بالبلاد»، لافتة إلى أنّ «الحكومة لم تفرض الحظر الشامل، وبالتالي يستطيع المواطنون التنقل في ظل الحظر الجزئي المفروض في الوقت الحالي». تضيف منى أنّ «الأسواق في هذا العام لم تمتلئ كما العادة بالملابس الجديدة الخاصة بالأطفال، فالمتوفر منها قديم بمعظمه. وربّما يعود ذلك إلى عدم الاستيراد بسبب إغلاق الاسواق لمدة طويلة وضعف الحركة الشرائية».

من جهته، يقول محمد الخوالدة لـ«العربي الجديد» إنّ «الحركة محدودة»، لافتاً إلى أنّ «الأوضاع مختلفة في القرى، إذ إنّ الحركة هناك أكثر سهولة بعيداً عن أعين رجال الأمن. كذلك، فإنّ عادات القرى تختلف عن عادات المدن، ولا يستطيع المرء الهروب من تقديم الواجبات الاجتماعية للأقارب والأصدقاء، وإلا سوف سيقع تحت لائمة المجتمع. كذلك لا بدّ من زيارة ذوي المتوفي في العيد الأول بعد فقدانهم أحبتهم». لكنّه يرى «ضرورة أن يتوخّى الجميع الحيطة والحذر، خصوصاً أنّ تحذيرات الحكومة وأهل الاختصاص تشير إلى موجة ثالثة محتملة من الفيروس في البلاد».

أمّا محمد بدوي فيؤكد لـ«العربي الجديد» أنّ «فرحة هذا العيد ناقصة، وعناوينها اقتصرت على صلاة العيد وزيارة الأهل اتصالات تهنئة في ظل انتشار الفيروس والحظر الجزئي»، مشيراً إلى أنّ «هذا العام لا يختلف كثيراً عن العام الماضي عندما احتفل المواطنون بالعيد في منازلهم، بغالبيتهم العظمى. فنحن أمام ظرف يحتّم علينا الانتهاء سريعاً من تقديم تهاني العيد إلى الأهل والأقارب بسرعة، في حين يُفضّل اقتصار الاحتفالات على عدد محدود من الناس خوفاً من الفيروس الماضي في انتشاره وسط تحذيرات الجهات المسؤولة. ولا ننسى المخاوف اليوم من تفشّي المتحوّر الهندي في البلاد».

في سياق متصل، يقول الباحث الاجتماعي حسين الخزاعي لـ«العربي الجديد» إنّ «ثمّة تبايناً ما بين أبناء المجتمع الأردني من سكان المدن وسكان القرى في تعاملهم مع المناسبات ومنها الأعياد. وكثر هم سكان المدن الذين يعودون إلى القرى والأرياف والبوادي التي قدموا منها في الأساس، في خلال الأعياد، لتقديم التهاني إلى أقاربهم في مناطق سكناهم وأداء الواجبات الاجتماعية. وكثيرون منهم يقضون يومهم ويبيتون عند أهلهم في القرى، الأمر الذي يزيد من احتمالات العدوى بفيروس كورونا الجديد». يضيف الخزاعي «أمّا في المدن، فالزيارات تكون قليلة وسريعة، ولا يصطحبون الأطفال معهم»، مشدداً على «ضرورة عدم اصطحاب الأطفال وتقبيل هؤلاء كبار السنّ كما كان يحدث قبل انتشار الوباء». ويتابع الخزاعي «لا بدّ من الابتعاد عن السلوكيات التي تساهم في انتقال المرض، والتزام التباعد الجسدي واستخدام المعقمات بعد المصافحة عندما تحصل وعدم نزع الكمامة خصوصاً في خلال الزيارات».

أهمية ثقافة الاعتذار

يقول الباحث الاجتماعي حسين الخزاعي إنّ أحياء كبيرة في عمّان والزرقاء تُعَدّ أحياء ريفية لجهة طبيعة العلاقات الاجتماعية. وهنا يجب أن تكون درجات الحذر في أعلى مستوياتها، حتى لا تُسجَّل انتكاسة في الوضع الوبائي». ويلفت إلى «أهمية تقبّل اعتذار الأقارب والأصدقاء إذا لم يرغبوا في الاختلاط تجنباً لعدوى محتملة».

تحقيق

اختلف مفهوم الاحياء الراقية في العراق، وتحديداً في العاصمة بغداد، عما كان عليه، فلم تعد تلك الاحياء بالتالي مكاناً مفضلاً للسكن. واليوم، يبحث العراقيون عن مساكن في أحياء أخرى آمنة

أحياء العراق

مواطنون يبحثون عن الأمان للسكن

بغداد ـ **زيد سالم**

لم تقتصر التغيّرات في العاصمة العراقية بغداد على التركيبة السكانية لأحيائها ومناطقها العتيقة، والتي تمتد إلى قرون خلت، بل شملت الكثير من الأحياء الأخرى، ومنها تلك التي كانت تصنّف راقية. فخلال السنوات الأخيرة، لم تعد أحياء ومناطق كثيرة في بغداد تُصنّف بالراقية كما في السابق، بحسب معايير الأمن والخدمات والنظافة والبنى التحتية والسكان بشكل أساسي. ولم يعد السكن في مناطق كانت معروفة برقي سكانها وتنوعهم الثقافي وجودة الخدمات مرغوباً اليوم، مثل أحياء الكرادة والجادرية وزيونة وشارع فلسطين وحي القاهرة والبنوك ومناطق عدة في شرق ووسط بغداد، لأسباب كثيرة أبرزها سكن المسؤولين وقادة الأمن وزعماء الميليشيات وقادتهم وأعضاء البرلمان فيها، الأمر الذي حوّل تلك المناطق إلى ثكنات عسكرية. كما أن التغييرات التي طرأت على سكان تلك المناطق لعبت دوراً أساسياً في تنامي المشاكل بين السكان الجدد الذين لا تربطهم علاقات تاريخية أو اهتمامات مشتركة.

أحمد الطائي، وهو مدير لشركة عقارات بارزة في بغداد، يقول إن «مفهوم الأحياء الراقية تغير في العاصمة بالمقارنة مع السنوات السابقة. الحي الذي كان يكتسب هذه الصفة يجب أن تتوفر فيه مواصفات عدة، أبرزها نوعية سكانه والخدمات المتوفرة فيه وطبيعة العمران. أما الآن، فالأحياء الراقية أو المرغوبة هي الأقل ضجيجاً وبعداً عن المشاكل، ويعرف سكانها بعضهم بعضاً، كما أن هناك علاقات ألفة في ما بينهم».

يتابع الطائي أنّ سكان العاصمة عموماً يبحثون عن المناطق الهادئة التي لا تسجّل فيها اغتيالات أو مشاكل أو سرقات، وليس فيها منزل لسياسي ولا عضو في ميليشيا ولا قائد أمني تفادياً لوقوع أحداث أمنية أو مشاكل. ويؤكد أن «توفر خدمات المياه والكهرباء وشبكات الصرف الصحي هي من أولويات الأهالي في اختيار أو شراء مساكن لهم، وليس وجود عناصر أمنية أو غير ذلك. وهذا قد لا يقتصر على بغداد، بل يشمل كل محافظات العراق، بما فيها إقليم كردستان العراق أيضاً. لكن الأمر أكثر تجلياً في بغداد».

من جهتهِ، يؤكد مستشار معهد التخطيط الحضري والإقليمي في جامعة بغداد، ضياء العاملي، لـ«العربي الجديد»، أن «استقبال بغداد موجات كبيرة من النازحين من مدن مختلفة وسكنهم فيها بعد عام 2003، مع وقف العمل بقانون كان ينظم إلى حد كبير أعداد سكان العاصمة، وهجرة ما لا يقل عن مليونيْ عراقي من سكان بغداد عاصمتهم، خصوصاً الأحياء المعروفة بتنوعها الديني والثقافي، كلها عوامل أدت إلى تغيرات اجتماعية كبيرة، وحتّى على الصعيد العمراني. لذلك، لم تعد الأحياء الراقية المعروفة منذ العهد الملكي في بغداد كما في السابق. فالمنازل الفخمة (800 و900 متر مربع)، قسمت إلى ثلاثة أو حتى خمس منازل. وتحول العمران البسيط إلى بيوت ضخمة مع مراعاة الجانب الأمني فيه».

ويوضح أن «الظاهرة باتت شائعة بعد عام 2014 بشكل أكبر، إذ إن احتلال تنظيم داعش للمناطق العراقية في شمال وغرب البلاد، وما أعقبه من ولادة عشرات الميليشيات (غالبيتها لا تخضع لسيطرة الحكومة العراقية بشكل كامل)، أدى إلى انفلات السلاح داخل المدن، وأوجد عصابات تفرض الإتاوات وتمارس إرهاباً داخلياً، من خلال الابتزاز والتعنيف والإغلاق والتهديد».

ويقول حمزة هادي، وهو صاحب مكتب لبيع العقارات في الكرادة، وهو حي راقٍ في بغداد، إن «السنوات الأخيرة شهدت تراجعاً في الإقبال على شراء المنازل والعقارات داخل المدينة، وبات هناك توجه لشراء الشقق السكنية، وخلال السنوات الست الماضية، حوّل كثيرون بيوتهم إلى مخازن، في وقت عمد البعض إلى هدمها وتحويلها إلى شقق، لينتقلوا إلى السكن خارج الكرادة. وبات اللجوء إلى أطراف العاصمة من أهم متطلبات العيش المحترم والأمن لدى أهالي بغداد، بسبب نفوذ العصابات وسيطرتها على الحي».

يضيف في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «العصابات لم تعد تفرض الإتاوات كما في السابق، بل باتت لها القدرة على طرد عائلات من بيوتها، وقد حصل هذه الأمر منتصف العام الماضي». كما أقدمت جماعة مسلحة بزي مدني على إغلاق زقاق كامل في حي الكرادة، وأجبرت ثلاث عائلات على الخروج من منازلها بحجة أنها عائلات مشبوهة، بسبب ملابسهم وأسلوب عيشهم. على الرغم من أن هذه الأحياء لم تؤثر على جميع السكان في الزقاق، إلا أنها ساهمت في نشر الخوف والقلق لدى غالبية أهالي الحي الأصليين».

ويوضح أنّ «المواطن يطلب السكن في منطقة آمنة سكانها هادئون، ليس فيها نقاط أمنية ولا يسكنها مسؤولون. لذلك، بات هناك مناطق مفضلة للمواطنين بحسب هذه الامتيازات الجديدة. على سبيل المثال، فإن السكن في المنطقة المقابلة للأسواق المركزية في الغزالية غربي بغداد، والتي لم تكن أساساً مبنية قبل سنوات، صار مرغوباً الآن. والسبب هو أن المنطقة هادئة وسكانها موظفون ومتعلمون».

وعن حي المنصور، يؤكد عدد من الأهالي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الهاجس الأمني هو أكثر ما يدخل ضمن عامل تقييم أسعار العقارات. ولعلّ بعض حوادث قتل الضباط القدامى والقضاة والأطباء التي وقعت خلال السنوات الماضية بواسطة عصابات مسلحة، أثرت كثيراً على أمن المنطقة من جهة، وأسعار العقارات من جهة أخرى. كما أن سيطرة بعض الميليشيات على الأبنية القريبة من المراكز الحيوية وتوغلها في الحياة التجارية والاقتصادية في الحي، تسبب بمغادرة بعض التجار وأصحاب المحال جزّاء التهديدات».

من جهتها، تتحدث هناء أنيس الشيخلي (45 عاماً) لـ«العربي الجديد» عن مغادرتها حي زيونة الراقي شرقي بغداد، بعدما تحول إلى معقل للميليشيات، فكانت النتيجة اختطاف ابنها ودفعها 30 ألف دولار لاستعادته. تقول: «كنت أسكن قرب دار الأزياء العراقية في شارع الربيعي في منزل ورثته عن والدي الذي كان ضابطاً في الجيش. وهذا حال بقية الجيران، وجميعهم ضباط في الجيش. إلا أن هجرة غالبية السكان من الحي وبيعهم منازلهم ولجوئهم إلى دول أخرى، كلها عوامل أدت الى نشوء حي غريب لا نعرفه قبل أن يتحول إلى مكان مسلح تعيش فيه الميليشيات وأعضاء في البرلمان وسياسيون». وتشير إلى أن الحي لم يعد راقياً بل بات مؤرقاً ومتعباً، ما دفعها للانتقال إلى حي غربي بغداد، ينعم بالهدوء والأمن. وهذا هو مفهوم رقي الحي لديها وليس الشوارع النظيفة أو البيوت الكبيرة.

ويقول علي جعفر، وهو صاحب مطبعة في حي السعدون القريب من ساحة التحرير، قلب العاصمة بغداد، إن «التفجيرات التي تستهدف محال بيع المشروبات الكحولية، وزيادة حجم المخاطر الأمنية التي تسببها عناصر من خارج بغداد، متواطئة مع جهات سياسية وفصائل مسلحة معروفة، أدت إلى انخفاض أسعار المحال التجارية». ويوضح لـ«العربي الجديد» أن «أسعار المحال التجارية التي كانت تبلغ نحو 200 مليون دينار عراقي (نحو 137 ألف دولار)، باتت تُعرض حالياً بأقل من 120 مليون دينار (نحو 82 ألف دولار)، وليس هناك طلب حقيقي عليها. كما أن أسعار المنازل هبطت هي الأخرى».

وتشهد بغداد بين فترة وأخرى عمليات تفجير لمحال تبيع المشروبات الكحولية، وتهديد لأصحاب النوادي الترفيهية الليلية. كما تمارس بحق التجار وبعض الأهالي من أثرياء العاصمة ضغوط وتهديدات كثيرة، وتفرض إتاوات بحجج مختلفة. وقد شهدت بغداد العديد من العمليات الأمنية التي أثرت على الاستقرار والأمان فيها، تمثلت باستهداف المنطقة الخضراء، وضرب القواعد العسكرية ومطار المثنى والسفارة الأميركية. كل ذلك خلق توتراً في الأجواء التي عاشها العراق خلال السنوات القليلة الماضية.

بدوره، يقول العضو السابق في اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بغداد، سعد المطلبي، إن «الخروقات الأمنية التي تشهدها بغداد، والتي ازدادت خلال الأشهر الماضية، سواء لناحية استهداف المنطقة الخضراء أو المحال التجارية أو محال بيع المشروبات الكحولية، أو اغتيال ناشطين وتجار وخبراء، كلها عوامل أثرت على الحركة الاقتصادية والتجارية، وعلى أسعار العقارات، سواء كانت محال أو عمارات أو شركات أو بيوتاً». ويوضح أن أسعار العقارات تغيرت لأسباب عدة، منها أمنية وأخرى تتعلق بالأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد، والتي ادت إلى هبوط أسعار العقارات في بغداد وغيرها من المحافظات. ويرى أنه «من واجب الحكومة الحفاظ على أمن المجتمع وأمن البعثات الأجنبية وحماية المواطنين. كذلك، من واجبها، وبالتنسيق مع الوزارات وتحديداً وزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة، اعتماد قوانين تحمي العقارات وأسعارها من أي تأثيرات، لأن انهيار أسعار العقارات لا يخدم المواطنين محدودي الدخل أو السكان الأصليين للمدن والأحياء، بل يخدم بعض المنتفعين الذين قد تكون لديهم يد أصلاً في زعزعة الأمن من أجل الحصول على أكبر عدد من الوحدات السكنية أو العقارات السكنية أو التجارية».

في حي الكرادة وسط بغداد (صباح عرار/ فرانس برس)

الهاجس الأمني هو أكثر ما يدخل ضمن معايير اسعار العقارات

عمليات امنية عديدة أثرت على الاستقرار والأمان في بغداد

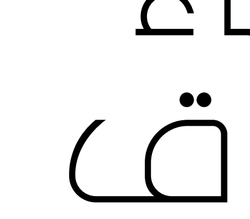

40,150,000

هو عدد سكان العراق في عام 2020، في مقابل أكثر من 37 مليون نسمة في عام 2017

لماذا يثور الغزيون مع أحداث القدس؟

في الأيام الأخيرة، إلى جانب الصواريخ التي أطلقت من غزة صوب الأراضي المحتلة، أبدى الغزيون الذين يعانون حصاراً مشدداً من قبل الاحتلال تضامناً استثنائياً مع مواطنيهم المقدسيين

غزة ـ **امجد ياغي**

مع ارتفاع وتيرة الأحداث والمواجهات بين الفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة وعناصر أمن الاحتلال الإسرائيلي التي انطلقت في منتصف شهر رمضان المنصرم، كان أهل غزة يتقلبون ويثورون على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى أرض الواقع من خلال تظاهرات تطالب الجميع بالتحرك، كاسرين قرار حظر التجوّل المفروض مساءً لمواجهة فيروس كورونا الجديد.

وتتشعّب الأسباب التي تفسر تأثّر فلسطينيي قطاع غزة بأحداث القدس بشكل كبير جداً، في وقت يعزل الاحتلال القطاع المحاصر عن الضفة الغربية والقدس المحتلتين. لعلّ أوّل الأسباب تعلّق الغزيين بالقدس نظراً إلى حرمانهم من زيارتها، لا سيّما زيارة المسجد الأقصى، دون سواهم من فلسطينيين وعرب وأجانب. هم يستطيعون الصلاة في المسجد الحرام والمسجد النبوي في السعودية، لكنّهم لا يستطيعون الوصول إلى القدس التي تبعد عنهم عشرات الكيلومترات، باستثناء قلة قليلة من الذين يعانون حالات مرضية حرجة.

وصارت زيارة القدس المحرّمة من أحلام الغزيين التي يصعب تحقيقها. وإذا قُدّرت الزيارة لعدد من الذين يعملون في مؤسسات دولية، فإنّ هؤلاء يعمدون إلى التقاط صور لمسجد الأقصى وقبة الصخرة والصلاة بالحرم، بهدف توثيق الزيارة، فتبقى بالتالي تلك الصور ذكرى بالنسبة إليهم، فهم لا يعلمون إذا كانوا سوف يعودون في يوم أم لا.

إسماعيل الحداد (37 عاماً) من هؤلاء الذين تمكّنوا من زيارة القدس قبل عامين، عندما كان يعمل في مشروع يُعنى بحقوق المرضى مع إحدى المنظمات الدولية العاملة في غزة. يقول لـ«العربي الجديد»: «عندما دخلت مدينة القدس، أوّل ما طلبته بلهفة هو التوجّه إلى الحرم القدسي. حينها نظر إليّ السائق وقال مبتسماً: أنت من غزة. وأخبرني أنّ المحظوظين من غزة الذين يسمح لهم الاحتلال بزيارة القدس، يزورون بداية الحرم القدسي ويلتقطون الصور فيه». ولا يخفي الحداد أنه شعر كما معظم الغزيين بضيق وهم يشاهدون أحداث مدينة القدس ونيّة التطهير العرقي لحي الشيخ جراح. فشارك في وقفات احتجاجية في غزة لصمود المقدسيين، «على الرغم من معارضتي إطلاق المقاومة الفلسطينية صواريخ على المدن المحتلة انطلاقاً من غزة، إذ إنّ قطاعنا محاصر ومعرّضة للدمار». لكنّه في الوقت نفسه يصف ذلك بأنّه «ردّ لكرامة الفلسطينيين ونظرًا لأن قضية القدس الأقدس بالنسبة لهم».

تجدر الإشارة إلى أنّ جدّ إسماعيل، رسمي الحداد (89 عاماً)، كان من التجار الغزيين الذين تربطهم أعمالهم بتجار مقدسيين بالقماش والأثاث، إلى جانب عمله كمدرّس لمادة التاريخ. ويخبر «العربي الجديد» أنّ «العلاقات بين القدس وغزة تاريخية، وهي كانت علاقات اجتماعية واقتصادية وكذلك دينية. لكنّ الاحتلال بدأ يفككها منذ النكبة وصولاً إلى الحصار الذي فرضه على القطاع». ويشير الحداد الجدّ إلى أنّه «منذ طفولتي أسمع أنّ المدينتين الفلسطينيتين البارزتين لجهة التاريخ والاقتصاد والاستراتيجية هما القدس وغزة. حتى في الحروب القديمة، منذ مئات السنين كانوا يقولون عن غزة حامية القدس، أي أنّ الجيوش التي تعبر إلى غزة لمواجهة القدس يتصدّى الغزيون لها». يضيف الحداد الجدّ «والدليل أنّ صلاح الدين الأيوبي كان يحضّر جيوشه في مدينة غزة، خصوصاً في حيّ الشجاعية الذي سُمّي نسبة إلى شجاع الدين عثمان الكردي، وهو القائد الأيوبي الذي استشهد في القتال ضد الصليبيين. واليوم، تدافع غزة عن القدس بالصواريخ على الرغم من الحصار».

من جهته، زار بهاء الشيخ (50 عاماً) مدينة القدس للمرّة الأخيرة في عام 2006. حينها قصد طبيبه وزار شقيقته. هناك وأدّى الصلاة في المسجد الأقصى. وبعد ذلك، رفض الإسرائيليون ثلاث مرات منحه تصريحا لتلقي العلاج في مستشفيات القدس التي يصفها بأنّها «المعشوقة التي تغيب عنها لسنين ويزيد حنّك لها كلما زادت العوائق». ويشير الشيخ لـ«العربي الجديد» إلى أنّه «على الرغم من أنّ الخروج من قطاع غزة والحصول على فرصة لجوء أو تأشيرة سفر إلى بعض الدول الكبرى صعباً بالنسبة إلينا، لكنّ ذلك يبدو في مرات كثيرة أكثر سهولة من الوصول إلى مدينة القدس. قد نبلغ البيت الأبيض في واشنطن من دون أن نعبر إلى القدس. فالاحتلال يحرص على تفرقة سكان قطاع غزة عن غيرهم من الفلسطينيين». يضيف الشيخ أنّ «القدس بالنسبة إلى الغزيين مرتبطة بحلم التحرير. نحن نربّي أطفالنا على حبّ مدينة القدس ويدرسون عنها كثيراً، لكن عندما يكبرون يُصدمون بواقع أنّها المدينة التي يصعب الوصول إليها. فيزيد بالتالي حبها تلقائياً، وتبرز كواحد من الأماكن المهمة التي تتطلب تضحية. لذا نجد أنّه من الطبيعي أن يخوض الغزيون معركة من أجل القدس وليس من أجل حزب ما».

القدس لنا (محمد الحجار)

تضامنا مع اهلنا المقدسيين (محمد الحجار)

«حق الملح» هدية رمضان تكريماً لنساء تونس

عادة «حق الملح» قديمة في تونس، وكانت تهدف إلى تكريم المرأة على خلفية الجهد الاستثنائي الذي تبذله في خلال شهر رمضان. وحتى اليوم، ثمّة تونسيون كثر يحرصون على الحفاظ على هذه العادة المتوارثة والمحبّبة

تونس ـ **آدم يوسف**

تنتظر نساء تونس مفاجأة عيد الفطر بشغف عادةً. وهي هديّة «حق الملح»، كما يسمّيها الأجداد، تكريماً للمرأة على صبرها طوال شهر رمضان، وتوليها شؤون العائلة، وبذل جهود مضاعفة في تحضير وجبة الإفطار خلال شهر الصيام. وعلى الرغم من هجر هذه العادة التونسيّة بسبب الأوضاع المعيشية المتردية، فإنّ العديد من العائلات ما زالت تحرص على الاهتمام بها.

وتتميّز أواخر شهر رمضان وفجر عيد الفطر في تونس عن غيرها في البلدان الأخرى من خلال هديّة «حق الملح»، التي يعيدها مؤرخون إلى الدولة الحفصية (سلالة أمازيغية حكمت بين 1229-1574م)، وأخرون إلى بدايات الحكم العثماني في البلاد. ويحرص الرجال خلال هذه الفترة وحتى يوم العيد على تكريم زوجاتهم وربات البيوت، من خلال إهدائهن قطعة من المصاغ عادة ما تكون من الذهب أو الفضة أو من الحلي الثمينة، ويتم وضعها في أول فنجان قهوة يحتسيها رب البيت إثر صلاة عيد الفطر أو ليلة العيد. وترتبط تسمية «حق الملح» بقيام المرأة بتذوق الطعام خلال شهر رمضان بطرف لسانها من دون مضغه، حرصاً منها على توازن ملوحته، ثمّ تُسارع إلى المضمضة بالماء بعد ذلك.

وتروي سندس عبدة (36 عاماً) حكاية عائلتها مع هدية حق الملح. استعداداً للعيد، كانت أمها، الحاجة فاطمة، تعمد إلى تنظيف البيت وترتيبه وتزيينه، ثمّ تعدّ الفطور صبيحة يوم العيد، ويشمل حلويات العيد والبيض المسلوق والقهوة، ثم ترتدي أجمل ثيابها. كما تحرص على أن يرتدي الأبناء ملابسهم، ثُمّ تنتظر قدوم زوجها الحاج بوبكر من صلاة العيد.

تُتابع سندس في حديثها لـ«العربي الجديد»: «بعد تناول فطور الصباح الشهي، تقول أمي لأبي: عيدك مبارك وكل عام وأنت بخير، فيجيبها أبي: ورأسك حي.. يخلّيك لينا، فتعقب أمي: بحياة راسك. ويضع والدي قطعة من المصوغ في فنجان قهوته بعدما ينهيه».

تضيف سندس: «تتناول أمي الفنجان بفرح وإعجاب في وقت واحد، وكأنها لم تكن تنتظر الهدية ولا علم لها بموعدها السنوي. فتقول: ربي يبارككِ فيهم ويكثرهم عليك، فيجيبها: ويباركلي فيكم. وكانت تلك إشارة إنطلاقنا لنغنم بدورنا ما تيسر من المهبة (العيدية)، فنرتمي في حضن أبينا الذي يضع في أكفنا قطعاً نقدية كانت تمثل ثروة لنا. كنا نشعر بالمودة والرحمة في الحوار الدائر بين أبوينا، ونشعر باعتراف والدي بجميل ما بذلت أمي من جهد مضاعف خلال شهر الصيام وفي ذلك الحر الشديد. هذه العادة لم تكن مجرد طقس لإظهار حب أبينا لأمنا وتقديره لها وتكريمها لبذلها فقط، بل كانت درساً في احترام المرأة وإكبار دورها وتثمين جهدها».

تتابع سندس: «لم تبخل أمي على أبي يوماً. فلا أنسى أنّها باعت ما جمعت خلال سنوات من هدايا حق الملح وزينتها من ذهب لدفع تكاليف عملية والدي في المستشفى قبل أن يفارق الحياة». اليوم، تقول الوالدة: «ما نفع الهدايا في غياب صاحبها ولمن أتزين وصاحب الفضل قد رحل؟». تضيف: «كنت أحتفظ بها لليوم الشدة ولا حاجة لي بها الآن». وتوضح سندس: «يحرص زوجي على المحافظة على هذه العادة على طريقته، شخصياً، لا يهمني الثمن أو الحلي أو الذهب بقدر ما أفرح لقيمتها ورمزيتها. خلال رمضان الماضي، أهداني قارورة عطر، وقبل ذلك ساعة يد، وأنا متشوقة لمفاجأة هذا العام».

من جهته، يقول المؤرخ عبد الستار عمامو إن «حق الملح» تعد مبادرة رمزية تعبر عن اعتراف الرجال بدور زوجاتهم والسعي لتخفيف وطأة التعب المضاعف الذي تكبده المرأة طيلة شهر رمضان، مشيراً إلى أن هذه العادة تعزز الروابط العائلية وتزيد من المحبة والألفة والمودة والرحمة. ويشجع عمامو رجال تونس للحفاظ على هذه العادة وإحيائها لتكريم زوجاتهم، لما فيها من معان نبيلة تعزّز التقارب الأسري وتعزز المحبة بين أفرادها.

تُكرَّم المرأة لصبرها طوال شهر رمضان وتوليّها شؤون العائلة

يقرّ الرجل بدور زوجته ويسعى إلى تخفيف وطأة تعبها المضاعف

بدوره، يقول أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية محمد عزيز بن زكور لـ«العربي الجديد»: «حق الملح عادة تتمثل في تقديم الزوج هدية لزوجته عرفاناً بجهدها المبذول وتعبها خلال شهر رمضان، وقد استمدت رمزيتها من تذوق المرأة للطعام لقياس مقدار الملح فيه».

ويتحدث بن زكور عن معاناة المرأة في إعداد الطعام على موقد تقليدي وفي طاجن فخاري وجلب الحطب وإشعاله والطهي في ظروف قاسية، مشيراً إلى أن هذا بعد أمراً شاقاً. كما يوضح أن «هذه العادة انحصرت بين الأثرياء (قبل الاستقلال)، إذ لم يكن سهلاً على الرجال اقتناء الحلي والذهب والفضة خلال تلك الحقبة التاريخية التي كانت تشهد تردياً للأوضاع المعيشية. وفي ظل انتشار تعدد الزوجات، كان يصعب إهدائهن جميعهن». ويسأل: «من يقدر اليوم على إهداء زوجته حق الملح في ظل الظروف التي تعيشها الأسر والعائلات التونسية؟».

هل تُكرّم؟ (فتحي بلعيد/ فرانس برس)